AFRICAN CENTRE FOR JUSTICE AND PEACE STUDIES

السودان بين جحيم الحرب وشبكات الاتجار بالبشر: الهروب من الموت إلى مصيدة العبودية

منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، واجه السودانيون ويلات إنسانية غير مسبوقة، شملت القتل، الاغتصاب، والتهجير القسري على يد طرفي النزاع. وتحوّلت البلاد إلى ساحة انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، ما دفع الملايين إلى النزوح داخلياً أو الفرار عبر الحدود بطرق غير نظامية لكن الهروب من أتون الحرب لم يكن نهاية المأساة، بل كان بوابة لدخول مافيا الاتجار بالبشر وجرائم التهريب والاستغلال.

في غياب الدولة وضعف الرقابة الحدودية، انتشرت شبكات منظمة للاتجار بالبشر تستغل حاجة الفارين من الحرب، خصوصاً النساء والأطفال، وتُعرّضهم لأنواع شتى من العنف و الاستغلال الجنسي والعمل القسري إلى البيع والاختطاف , هذه الشبكات باتت تنشط على طول الطرق الصحراوية التي يسلكها السودانيون هرباً، وتستخدم التهريب كغطاء لأنشطة الاتجار بالبشر , وكثيراً ما يتم نقل ضحايا هذه الشبكات إلى وجهات غير معلومة، أو يُجبرون على أداء أعمال قسرية في دول العبور.

رحلة الهروب محفوفة بالموت جوعاً وعطشاً في الصحراء أو في الحوادث الناجمة عن مطاردات "الكمائن" التي تشنها قوات الشرطة وحرس الحدود ضد المهربين, وعلى الرغم من وجود اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والتي تنص في مادتها (33) على منع طرد اللاجئين إلى أماكن قد تهدد حياتهم، إلا أن الممارسة على الأرض تُظهر واقعاً مختلفاً إذ كثيراً ما يُقبض على الهاربين ويُعاد ترحيلهم إلى مناطق النزاع أو يُزج بهم في سجون غير آدمية.

في مصر مثلاً، ورغم أنها من الدول المستقبِلة للاجئين السودانيين، إلا أن معاناة هؤلاء لا تنتهي بمجرد العبور فالكثيرون يتم توقيفهم في الطريق من أسوان إلى القاهرة أو الإسكندرية، حيث تقع مقرات مفوضية شؤون اللاجئين، ما يعرضهم لخطر الإعادة القسرية، الوضع ازداد سوءاً بعد التراخي في الاعتراف برسائل الحجز كمستند حماية، ما يُضاعف من معاناة اللاجئين ويجعلهم عرضة للاستغلال مجدداً.

النساء والفتيات السودانيات هنّ أكثر الفئات تضرراً، إذ يجري استغلالهن جنسياً من قبل شبكات التهريب، أو يُجبَرن على الزواج القسري أو يُستخدمْن في شبكات الدعارة في بعض دول العبور، كذلك يتعرض الأطفال، خاصة غير المصحوبين بذويهم، للخطف والاسترقاق، أو يُجنّدون قسرياً في النزاع القائم.

وفي ظل هذه الفوضى، ظهرت تقارير تفيد بتواطؤ بعض عناصر السلطات الأمنية على الحدود في تسهيل عمليات التهريب مقابل رشاوي، مما يُعقّد المساءلة القانونية,كما أن بعض الدول باتت تبرر التجاوزات تحت غطاء "سيادة الدولة"، ضاربةً عرض الحائط بالتزاماتها الدولية.

لذا، على كل من تضطره الظروف إلى الهروب أن يتخذ احتياطاته منذ بداية الرحلة كحمل الماء والطعام لتجنب الهلاك في الطريق، واختيار مرافقين موثوقين، وتجنب السفر عبر شبكات التهريب المعروفة بسوابقها في الاستغلال كما يجب الإسراع في التسجيل لدى المفوضيات الرسمية، وتفادي المواقع المشبوهة أو التجمّعات غير الآمنة.

أما بالنسبة للقانون المصري رقم 164 لسنة 2024 بشأن تنظيم اللجوء، والذي لم يُنفذ بعد، فهو يحمل في طياته مواد ذات طابع عقابي، ما يتطلب من اللاجئين السودانيين التوعية به والسعي لتقنين أوضاعهم القانونية في أسرع وقت.

في خضم هذه الفوضى، يظل الأمل قائماً في أن تتحمل المنظمات الدولية والمجتمع الدولي مسؤولياتهم، وأن يُسلط الضوء على الجرائم الممنهجة للاتجار بالبشر التي تُرتكب يومياً بحق السودانيين، فالهروب من جحيم الحرب لا يجب أن يتحوّل إلى عبودية جديدة.